

قياس اثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع
والقروض في البنوك التجارية الأردنية
(دراسة حالة بنك القاهرة – عمان)

Measuring the effect of changes in interest rates
on deposits and loans in the Jordanian commercial banks price
(Case study Bank of Cairo - Amman)

الاستاذ المشارك ظاهر النويران
جامعة البلقاء الأردنية

الملخص

برزت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى استجابة الودائع المصرفية على اختلافها للتغيرات في سعر الفائدة؟ وكذلك التعرف على مدى استجابة القروض والسلف المصرفية للتغيرات في الودائع المصرفية؟ وتهدف الدراسة إلى تحديد أثر تغير سعر الفائدة على القرارات المتعلقة بحجم الودائع المصرفية. ومعرفة أثر التغيرات في حجم الودائع المصرفية على حجم القروض المصرفية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بالتطبيق على بنك القاهرة - عمان، وجمع البيانات اللازمة عن المدة 2011-2015م من التقارير السنوية للبنك. استخدم الباحث في دراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة، وفرضياتها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أبرزها: وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة وحجم الودائع لأجل وحجم ودائع التوفير. في حين لم ترصد الدراسة علاقة قوية بين متوسط سعر الفائدة المرجح والودائع الجارية، وكذلك دلت النتائج على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية على اختلافها، وحجم القروض المصرفية. وقدم الباحث في نهاية دراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال البنوك التجارية، وتفعيل دورها في تنشيط الإقتصاد الوطني، ودفع عجلته نحو النمو والتطور عبر الإدارة الكفاء لموجوداتها ومطالباتها.

Abstract

It emerged as a problem in the study to identify the extent of bank deposits in response to the various changes in interest rates? As well as to identify the extent of bank loans and advances to changes in bank deposits in response? The study aims to determine the impact of changing interest rates on decisions related to the size of bank deposits prices. And find out the impact of changes in the volume of bank deposits on bank loans. To achieve this, the researcher applied on Bank Cairo - Amman, and collect the necessary data for the period 2011-2015 m from the annual reports of the bank. The researcher in the study of descriptive and analytical approach to answer the questions the study, its hypotheses. The study concluded that the results of a group including: the existence of a statistically significant positive relationship between the variable interest rate and the size of the deposits and the size of savings deposits. While the study did not monitor the strong relationship between the weighted average interest rate and current deposits, as well as the results indicated the presence of a statistically significant positive relationship between the size of bank deposits, the different, the volume of bank loans. The researcher presented the study at the end of a set of recommendations that would contribute to the success of the commercial banking business, and activate their role in the revitalization of the national economy, and pay haste towards the growth and development through the efficient management of its assets and liabilities

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الإقتصادي وهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات الدولية والمحلية. إذ تحتل الودائع المصرفية الحجم الأكبر من مجموع الخصوم الكلية في المصرف التجاري، وتترتب عليه النسبة الكبرى من المصاريف التي تتمثل بأعباء الفوائد المدفوعة للمودعين، وكذلك تحتل التسهيلات الائتمانية الحجم الأكثر أهمية من مجموع الأصول الكلية في المصرف، وتعود عليه بنسبة كبيرة من الإيرادات التي تتمثل بالفوائد الدائنة.

إن أسعار الفائدة تستحوذ على الإهتمام الأكبر بين كافة المؤشرات الإقتصادية والنقدية الرئيسية. كما يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً في الإقتصاد الوطني كأداة من أدوات السياسة النقدية في الأردن، حيث كان لهذه الأداة الدور الرئيسي في الحفاظ على التوازن النقدي، واستقرار أسعار الصرف، وبناء احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية.

مشكلة الدراسة.

ومن أجل أن تقوم المصارف بأداء وظيفتها على اكمل وجه، من جذب للودائع، ومنح القروض بشكل كفاء وفعال، يجب أن تراقب بشكل مستمر هيكله الودائع، على اعتبار أن تغير في هذه التركيبة يؤدي إلى التغير في التكلفة، ومن ثم التغير في الربحية عبر التغير في سياسة الائتمان. وعليه يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

هل تؤثر التغيرات في سعر الفائدة على النشاط الأساسي للمصرف؟ ويتفرع عن هذا السؤال السؤالان الفرعيان الآتيان:

- ما درجة استجابة الودائع المصرفية على اختلافها للتغيرات في سعر الفائدة؟
- ما درجة استجابة القروض والسلف المصرفية للتغيرات في الودائع المصرفية؟

هدف الدراسة.

1. تحديد أثر تغير سعر الفائدة على القرارات المتعلقة بحجم الودائع المصرفية.
2. معرفة أثر التغيرات في حجم الودائع المصرفية على حجم القروض المصرفية.
3. التعرف على العلاقة بين صافي الدخل من الفوائد وكل من إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة.

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية العلاقة بين متغير سعر الفائدة ونشاطات المصارف التجارية الأساسية، وإن تذبذب وتقلب سعر الفائدة يعرض المصرف التجاري لمخاطر تغير سعر الفائدة التي تهدد ربحيته. ومن ثم يتوقع الباحث أن تقدم الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية للمهتمين بصناعة المصارف، لأن هذه الدراسة تجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي المتمثل بين إتخاذ القرار وآلية التطبيق، ومن ثم منعكساته على الودائع والائتمان المصرفي.

الدراسات السابقة.

دراسة. الطراونة. (2002) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسة تسعير معدلات الفوائد المقبوضة في المصارف التجارية العاملة في الأردن ؛ إذ درست تأثير عاملين في هذه السياسة، وهما إيرادات البنوك، وأثر القوانين التي تفرضها الحكومة، والبنك المركزي مثل معدلات الضريبة، ونسبة الإحتياطي القانوني في الودائع مستخدماً في ذلك طريقة المربعات الصغرى للبيانات المالية لستة عشر بنكاً تجارياً في المدة من 1996 – 2000.

دراسة. عقل. (2005) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية والوقوف على مدى تطبيق إستراتيجية استخدام أدوات المشتقات المالية في إدارة مخاطر سعر الفائدة، وتحديد المعوقات التي تحول دون استخدامها في المصارف التجارية الأردنية. ومن اهم نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين هيكل الأصول والخصوم الحساسة للفائدة ومخاطر سعر الفائدة، واعتماد حجم مخاطر سعر الفائدة على مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة للفائدة ونوعها، وكذلك على مقدار تغير سعر الفائدة واتجاهه.

دراسة الربيعي (2007) وقد هدف من خلال دراسة إلى قياس أثر سعر الفائدة في النشاطات المصرفية الأساسية المتمثلة بالودائع كأحد مصادر التمويل في المصارف، وانعكاس ذلك على الائتمان النقدي المباشر كأحد استخدامات الودائع المصرفية. وحددت نتائج البحث بالإعتماد على معادلة الإنحدار الخطي البسيط للتعبير عن العلاقة بين سعر الفائدة، والودائع المصرفية من جهة، وعن العلاقة بين الودائع المصرفية والائتمان النقدي المباشر من جهة ثانية.

دراسة (Molyneux and Thornton, (1992) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء المصارف في ثماني عشرة دولة أوروبية، وذلك خلال المدة (1986 – 1989). فقد قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المتغيرات المستقلة) التي تؤثر

في ربحية المصرف (المتغير التابع)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الأسي.

دراسة (Fauziah Hanim Tafri & al (2009) أشارة هذه الدراسة إلى مدى العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المصرفي لمجموعة من المصارف التجارية الماليزية وذلك خلال المدة الزمنية من 1996 – 2005، وقد قيس الأداء المصرفي من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، في حين تم التعبير عن المخاطر المالية بمخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة. واستنتجت هذه الدراسة بان العلاقة ضعيفة بين مخاطر سعر الفائدة، والعائد على حقوق الملكية، وبالمقابل كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعائد على الأصول.

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

مع الأخذ بالأهمية العلمية والعملية للدراسات السابقة، إلا أن هذه الدراسة تتميز بدراسة احد البنوك التجارية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وهو (بنك القاهرة – عمان) الذي تأسس كشركة مساهمة عامة أردنية عام 1960 م. إذ حرص بنك القاهرة - عمان على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية وخبرته العريقة للقيام بدور رائد ومتميز في خدمة الاقتصاد الوطني عبر تقديمه لمجموعة شاملة ومتميزة من الخدمات والحلول المصرفية الناجحة التي تلبي كافة الاحتياجات المتنوعة لعملائه. بالإضافة إلى توفير الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترفد الاقتصاد الأردني، إضافة إلى تلبية احتياجات عملائه الآنية بتوفير القروض الشخصية عبر تحويل الراتب وتوفير خدمات الاستثمار وبطاقات الائتمان والتحويلات البنكية، كما يقدم بنك القاهرة - عمان لعملائه مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية المبتكرة التي تناسب كافة شرائح العملاء وتلبي كافة احتياجاتهم المصرفية والمالية والاستثمارية.

كما تميزت دراستي عن الدراسات السابقة بكونها، وبحسب معرفتي، الأولى في الأردن التي أخذت بالحسبان العلاقة بين متوسط سعر الفائدة الدائن، والودائع بأنواعها المختلفة (الودائع الجارية، الودائع لأجل، ودائع التوفير). ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في الوصول إلى نتائج ذات فائدة في تبيان اثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية.

فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الودائع لأجل.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم ودائع التوفير.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الودائع الجارية (تحت الطلب).

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم إجمالي الودائع.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتغيرات في حجم الودائع على زيادة حجم القروض.

منهج الدراسة.

استخدم الباحث في دراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال:

1. الرجوع إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية.
2. الاستناد إلى التقارير السنوية لبنك القاهرة - عمان خلال سنوات الدراسة (2011 - 2015) وتحليلها وجمع البيانات منها التي تحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.
3. استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية بشكل الذي يخدم أهداف البحث.

الفصل الأول. الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول. البنك المركزي الأردني.

تأسس البنك المركزي الأردني في شهر تشرين الأول من عام 1964 م. لقد عمل البنك المركزي الأردني منذ تأسيسه على الاستمرار في الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المملكة، ويحافظ على الإستقرار النقدي المتمثل في إستقرار سعر صرف الدينار الأردني، وإستقرار المستوى العام للأسعار، والمساهمة في توفير بيئة جاذبة ومحفز للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائمة، وتطبيق سياسات رقابية إحترازية جزئية تساهم في تحقيق الإستقرار المالي والمصرفي، بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة، وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

دور البنك المركزي الأردني في تحديد ومقارنة أسعار الفائدة في التعامل مع أنواع الودائع والقروض.

يتمثل دور البنك المركزي الأردني في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وإستقرار سعر صرف الدينار، وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الإقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الإقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الإقتصادي الحقيقي.

وحق أوائل التسعينات، دأب البنك المركزي على ضبط نمو السيولة في الإقتصاد الوطني من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة. وإلى جانب ذلك لجأ البنك خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها. وقد أثبتت التجربة، أن هذه الأدوات لم تكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على حجم السيولة في الإقتصاد الوطني، فضلاً عن أنها أدت إلى تشوهات سعرية وهيكلية في القطاع المصرفي، وبالتالي إلى تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الإقتصاد الوطني.

ومنذ نهاية عام 1993، أخذ البنك المركزي يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية عند البنوك المركزية للدول المتقدمة. وضمن هذا الأسلوب يقوم البنك المركزي باستخدام شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة رئيسة لامتصاص السيولة الزائدة في الإقتصاد وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار بشكل عام من جهة، وعلى سعر الصرف من جهة أخرى. وقد لجأ البنك المركزي إلى استحداث أداة شهادات الإيداع في ظل عدم كفاية إصدارات أدوات الدين العام الحكومي والتي ترتبط مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف السوق الثانوي لتلك الأدوات من جهة ثانية. وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع لأجل أسبوع في ضخ السيولة إلى الإقتصاد الوطني عند اللزوم فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير. وإلى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي أيضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

ولقد اتخذت السياسة النقدية للبنك المركزي اتجاهات متباينة بين التشدد والتساهل في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية. فقد تميزت فترة التسعينات بشكل عام بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات

التضخم كما حدث في أوائل التسعينات، أو بهدف تعزيز استقرار سعر الصرف كما حدث في أواسط وأواخر التسعينات، عندما ارتفع الطلب على العملات الأجنبية بشكل حاد ومفاجئ. وقد ترتب على ذلك في حينه ارتفاع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي إلى مستويات قياسية.

أما بعد ترسخ الإستقرار النقدي، ومنذ أواسط عام 1999 تحديداً، فقد تميزت السياسة النقدية باليسر، وقد أمكن خلال هذه الفترة تخفيض سعر الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدنى مستوى لها منذ إتباع الأسلوب الجديد في إدارة السياسة النقدية. غير أن البنك اتجه منذ أواسط عام 2004 لبعض التشدد من خلال رفع أسعار الفائدة، وذلك تجنباً للضغوط التضخمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلي.

أما على صعيد سياسة أسعار الفائدة، فقد أدخل البنك المركزي إصلاحات متعددة على هذه السياسة بهدف خلق هيكل أسعار فائدة من وملائم ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة محلياً وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية. فمنذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، قام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفية وترك تحديد مستوياتها إلى قوى السوق مستخدماً الأسلوب غير المباشر لتوجيه تلك الأسعار.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرفي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم، سعر نافذة الإيداع، وسعر إعادة شراء شهادات الإيداع) ومن خلال عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع شهادات الإيداع بالدينار.

وبالنظر إلى مدى تجاوب البنوك مع إجراءات البنك المركزي، يلاحظ عندما كان البنك المركزي يسعى لتخفيض أسعار الفائدة، فإن البنوك كانت تخفض أسعار الفائدة على الودائع بسرعة أعلى من تخفيضها لأسعار الفائدة على التسهيلات، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الهامش بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة. ولكن الملاحظة الجديرة بالإهتمام، أن البنوك لم تبادر إلى رفع أسعار الفائدة على التسهيلات عندما بدأ البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية. بل على العكس مالت أسعار الفائدة على التسهيلات نحو الإنخفاض مما أدى إلى تقلص الهامش بين الفائدة الدائنة والمدينة بشكل واضح. ويعكس هذا الاتجاه ارتفاع مستوى التنافسية في الجهاز المصرفي الأردني.

أتسمت السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأردني في الفترة ما بين 2011م. حتى عام 2015م بالمرونة والتفاعل مع التطورات المحلية والخارجية بهدف ترسيخ وتدعيم أركان الاستقرار النقدي، وتعزيز الثقة بالبيئة الإدخارية والاستثمارية في المملكة، فقد شهدت

السياسة النقدية مزيد من الاجراءات الهادفة الى رفع كفاءة استخدام السيولة المتاحة لدى الجهاز المصرفي وتوجيهها إلى عمليات الإقراض للقطاع الخاص بهدف تحفيز النشاط الإقتصادي.

فقد شهد هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الفترة ما بين عام 2011 ولغاية عام 2015 عدة تطورات تنسجم مع التغيرات المحلية والخارجية وتستجيب لها والجدول التالي يوضح الارتفاع والانخفاض في أدوات الساسة النقدية.

هيكل أسعار الفائدة في البنك المركزي الأردني من عام 2011 ولغاية عام 2015.

2015	2014	2013	2012	2011	ادوات السياسة النقدية
% 3.75	% 4.25	% 4.50	%5.00	% 4.50	إعادة الخصم
% 3.50	% 4.00	% 4.25	% 4.75	% 4.25	اتفاقيات إعادة الشراء ليلة واحدة
% 1.50	% 2.75	% 3.50	% 4.00	% 2.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة
% 8.24	% 8.84	% 9.05	% 8.95	% 8.67	أسعار الفائدة على القروض والسلف
% 8.70	% 9.95	%10.13	% 9.59	% 9.34	سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصوصة
% 8.01	% 9.15	%9.20	% 9.28	% 8.80	سعر الفائدة على الجاري مدين
% 3.06	% 4.11	% 4.97	% 4.19	% 3.46	سعر الفائدة على الودائع لأجل
% 0.62	% 0.79	% 0.87	% 0.76	% 0.70	سعر الفائدة على ودائع التوفير
% 0.32	% 0.43	% 0.38	% 0.42	% 0.43	سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني للاعوام المذكورة.

المبحث الثاني. سعر الفائدة.

'يعد سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة الاقتصاد الكلي واتجاهه، وهو محل جدل في علم الاقتصاد ؛ ذلك أنه ما يزال إلى وقتنا الحاضر مجالاً لدراسة الأكاديميين وتحليلهم.

يرى الباحث أن سلوك سعر الفائدة يتأثر بشكل مباشر بالسياسة النقدية، والسياسة المالية، وكذلك بمستوى النشاط الاقتصادي، وأن السياسة النقدية تؤثر بعرض النقود وسرعة تداولها. في حين تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في التأثير في سلوك سعر الفائدة من خلال حجم الدين العام. أما مستوى النشاط الاقتصادي فيؤثر من خلال زيادة الطلب على القروض في حالات الأزدهار، فيؤثر بصورة مباشرة في سعر الفائدة . كيف يؤثر سعر الفائدة والتغيرات المتعلقة به في النشاط المصرفي؟ ففي حالة جرى تسعير منخفض للفوائد على الودائع تصبح عملية الإيداع غير جذابة، الأمر الذي ينعكس سلباً على عملية الادخار، وفي المقابل تسعير مرتفع

للفوائد على القروض، سوف يجعل من تكاليف الاقتراض كبيرة، ومن ثم تكاليف العملية الإستثمارية كبيراً ايضاً. مما يدفع المستثمرين في اللجوء إلى جهات أخرى للأقتراض منها. وتستطيع المصارف التي تدفع سعراً مرتفعاً للفوائد على الودائع جذب الأموال إليها، إلا أن إقتصاديات معظم دول العالم لا تسمح للمصارف بالعمل في هذا المجال بحرية تامة. كما أن سلوك سعر الفائدة يستند إلى توقعات المستثمرين بشأن معدلات التضخم في المستقبل، فغالباً ما تقرر معدلات الفائدة بمصادر التمويل (الخليل. 2006: ص141)، فالفوائد على القروض طويلة الأجل تكون مرتفعة، والفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون قليلة، وترتفع سعر الفائدة في أوقات الرواج الأقتصادي الذي يعمل على توفير العديد من الفرص الأستثمارية أمام المستثمرين (Frederic. 2004: pp63-64).

تعددت الآراء التي تعرف سعر الفائدة، فقد عرفها توسينغ على ان سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تجلب المنفعة الحدية من الإدخار. وكذلك عرفت سعر الفائدة من وجهة المدخر أو المقرض بأنها مكافأة على تأجيل استهلاكه في الوقت الحالي للمستقبل، ومن وجهة المقرض فيعد سعر الفائدة بأنه كلفة إقتراض الأموال، وكلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار وقل الاقتراض وأنخفض الإستثمار (كنعان. 2014: ص539).

المبحث الثالث. مخاطر سعر الفائدة.

إن الدخل الصافي من الفوائد يشكل نسبة مهمة من مجموع الدخل العامل للمصرف، ويرى الباحث أن ارتفاع سعر الفائدة يخلق للمصارف مخاطر تتمثل بدفع أسعار أعلى على ودائعها وغيرها من مطلوباتها قياساً إلى ما تحصل عليه من إيراداتها. وتتخذ مسالة إدارة هذه المخاطر أهمية كبيرة في الأسواق المالية المتطورة، وبالأخص في البلدان التي تقوم بتحرير نظم سعر الفائدة. وقد جاء في المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازال المتعلقة بمبادئ رقابة مخاطر سعر الفائدة وإدارتها فقد عرفت مخاطر سعر الفائدة بأنها تعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في سعر الفائدة، ويعد قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية، ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، ولكن الإفراط في هذه المخاطر يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المصرف وقاعدة الراسمالية، إذ أن التغير في سعر الفائدة يؤثر في أرباح المصرف، وذلك نظراً إلى تغير صافي الربح من الفائدة، وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، كما تؤثر التغيرات في سعر الفائدة في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، إذ إن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير سعر الفائدة، ومن هنا تكمن أهمية إدارة المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في نطاق المستويات التحويلة لضمان سلامة المصارف وأمانها.

المبحث الرابع. الودائع المصرفية.

أن نجاح المصارف في أداء أعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة واستمراريتها تعتمد على حجم مواردها المالية والتي تشكل الودائع الجزء المهم منها (كنجو وآخرون. 2006: ص105). وتعرف الوديعة على انها اتفاق يدفع المودع مبلغاً من المال بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم المودع اليه (المصرف) باعادة المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يدفع المصرف فوائد على قيمة الوديعة.

وتصنف الودائع في المصرف على النحو التالي (ابو قحف. 1991: ص125):

1. الودائع لأجل: وفقاً لهذا النوع من الودائع لا يستطيع العميل أن يسحب منها إلا بعد حلول موعد استحقاقها.
2. ودائع التوفير: بموجب هذا النوع من الودائع يقوم المصرف بفتح حساب للعميل ويمنحه دفتر توفير. كما تمنح البنوك فوائد ثابتة على هذه الودائع.
3. الودائع الجارية وتحت الطلب: وفقاً لهذا النوع من الودائع يستطيع العميل الإيداع والسحب في أي وقت يشاء. وقد لوحظ أن جزءاً كبير من هذه الودائع هو ثابت؛ مما يسمح للمصرف باستخدامه في الإقراض أو الاستثمار.

الفصل الثاني. الجانب العملي (التحليلي)

المبحث الأول. تحليل البيانات والأسئلة.

للأجابة على السؤال الرئيسي هل تؤثر التغيرات في سعر الفائدة على النشاط الأساسي للمصرف؟

قام الباحث بتحليل مساهمة الفوائد الدائنة والمدينة في كل من إيرادات المصرف عينة الدراسة ومصاريفه (بنك القاهرة – عمان) وكذلك مساهمة صافي الدخل من الفوائد (الذي هو عبارة عن الفارق بين الفوائد الدائنة والمدينة) في إجمالي الدخل التشغيلي للبنك (الذي يعبر عن صافي الإيرادات المالية دون المصاريف التشغيلية). وذلك عبر سلسلة زمنية ممتدة من (عام 2011 حتى نهاية 2015)، وما شهدته هذه المدة من تغيرات في سعر الفائدة الدائنة والمدينة، وأثر ذلك على ربحية البنك (صافي الربح قبل الضريبة)، ومن ثم قام الباحث باختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

1. ربحية بنك القاهرة – عمان، وتأثير تغير سعر الفائدة فيه:

الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) يوضحان التغيرات في ربحية بنك القاهرة – عمان خلال (الأعوام 2011-2015) وتأثير تغير سعر الفائدة في ذلك.

الجدول رقم (1)

تغير ربحية بنك القاهرة – عمان خلال الأعوام (2011-2015) بالدينار الأردني

السنة	صافي الربح قبل الضريبة	التغير في صافي الربح قبل الضريبة
2010	47.121.11	
2011	50.924.595	08.07%
2012	50.352.376	- 01.13%
2013	58.733.574	16.64%
2014	62.464.378	06.35%
2015	60.287.399	- 03.49%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لبنك القاهرة – عمان للأعوام المذكورة.

الجدول رقم (2)

تأثير تغيرات سعر الفائدة في ربحية بنك القاهرة – عمان (2011-2015) بالالف دينار

أردني

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الفوائد الدائنة	111.439	124.989	149.282	150.091	142.609
الإيرادات	145.886	152.795	182.797	183.174	173.109
نسبة الفوائد الدائنة من الإيرادات	%76.3	%81.8	%81.6	%81.9	%82.3
الفوائد المدينة	30.669	38.306	53.640	46.534	41.170
المصاريف	64.293	64.137	70.424	74.166	71.651
نسبة الفوائد المدينة من المصاريف	%47.7	%59.7	%76.1	%62.7	%57.4
صافي إيرادات الفوائد والعملات	100.053	106.026	115.188	124.890	121.764
إجمالي الدخل	115.217	114.489	129.157	136.631	131.939
نسبة صافي إيرادات الفوائد والعملات من إجمالي الدخل	%86.8	%92.6	%89.1	%91.4	%92.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لبنك القاهرة – عمان للأعوام المذكورة.

وبالتحليل للجدولين رقم (1) ورقم (2) نلاحظ أن التغير في سعر الفائدة يؤثر على صافي الربح قبل الضريبة لدى بنك القاهرة – عمان خلال الأعوام 2011-2015.

- عام 2011.

لقد حقق بنك القاهرة – عمان ربحاً، إذ بلغ صافي الربح قبل الضريبة مقدار (50.924.595) دينار، مرتفعاً عما كان عليه في عام 2010 م بنسبة (8.07 %). إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة نسبة (76.3%) من إجمالي الإيرادات. في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع نسبة (47.7%) من إجمالي مصاريف البنك. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال عام 2011 كما يلي: (0.70) على ودائع التوفير، وعلى الودائع لأجل (3.46)، وعلى الودائع تحت الطلب (0.43)، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يلي: (8.80) على حساب الجاري المدين، و(8.67) على القروض وسلف، و(9.34) على الكمبالات وإسناد مخصومة، و(8.22) على سعر الأقراض لأفضل العملاء، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد والعملات (100.053.000) دينار، شكل ما نسبته (86.8%) من إجمالي الدخل.

- عام 2012.

لقد حقق بنك القاهرة – عمان في عام 2012 ربحاً منخفضاً عما كان عليه في العام السابق بنسبة (1.13 % -)، إذ بلغ صافي الربح قبل الضريبة مقدار (50.352.376) دينار، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة نسبة (81.8%) من إجمالي الإيرادات. في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع نسبة (59.7%) من إجمالي مصاريف البنك. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال عام 2012 كما يلي: (0.76) على ودائع التوفير، وعلى الودائع لأجل (4.19)، وعلى الودائع تحت الطلب (0.42)، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يلي: (9.28) على حساب الجاري المدين، و(8.95) على القروض وسلف، و(9.59) على الكمبالات وإسناد مخصومة، و(8.68) على سعر الأقراض لأفضل العملاء، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد والعملات (106.026.000) دينار، شكل ما نسبته (92.6%) من إجمالي الدخل.

- عام 2013.

لقد حقق بنك القاهرة – عمان ربحاً في عام 2013 مرتفعاً عما كان عليه في عام 2012 بنسبة (16.64 %)، إذ بلغ صافي الربح قبل الضريبة مقدار (58.733.574) دينار، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة نسبة (81.6%) من إجمالي الإيرادات. في حين

شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع نسبة (76.1%) من إجمالي مصاريف البنك. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال عام 2013 كما يلي: (0.87) على ودائع التوفير، وعلى الودائع لأجل (4.97)، وعلى الودائع تحت الطلب (0.38)، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يلي: (9.20) على حساب الجاري المدين، و(9.03) على القروض وسلف، و(10.13) على الكمبالات وإسناد مخصومة، و(8.85) على سعر الأقرض لأفضل العملاء، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد والعملات (115.188.000) دينار، شكل ما نسبته (89.1%) من إجمالي الدخل.

- عام 2014.

لقد حقق بنك القاهرة -عمان ربحاً في عام 2014 مرتفعاً عما كان عليه في عام 2013 بنسبة (6.35 %)، إذ بلغ صافي الربح قبل الضريبة مقدار (62.464.378) دينار، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة نسبة (81.9%) من إجمالي الإيرادات. في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع نسبة (62.7%) من إجمالي مصاريف البنك. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال عام 2014 كما يلي: (0.79) على ودائع التوفير، وعلى الودائع لأجل (4.11)، وعلى الودائع تحت الطلب (0.43)، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يلي: (9.15) على حساب الجاري المدين، و(8.84) على القروض وسلف، و(9.95) على الكمبالات وإسناد مخصومة، و(8.72) على سعر الأقرض لأفضل العملاء، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد والعملات (124.890.000) دينار، شكل ما نسبته (91.4%) من إجمالي الدخل.

- عام 2015.

لقد حقق بنك القاهرة -عمان ربحاً في عام 2015 منخفضاً عما كان عليه عام 2014 بنسبة (3.49 % -)، إذ بلغ صافي الربح قبل الضريبة مقدار (60.287.399) دينار، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة نسبة (82.3%) من إجمالي الإيرادات. في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع نسبة (57.4%) من إجمالي مصاريف البنك. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال عام 2015 كما يلي: (0.62) على ودائع التوفير، وعلى الودائع لأجل (3.06)، وعلى الودائع تحت الطلب (0.32)، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يلي: (8.01) على حساب الجاري المدين، و(8.24) على القروض وسلف، و(8.70) على الكمبالات وإسناد مخصومة، و(8.37) على سعر الأقرض لأفضل العملاء، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (131.939.000) دينار، شكل ما نسبته (92.2%) من إجمالي الدخل.

المبحث الثاني. تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

تحليل العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح والودائع المصرفية.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الودائع لأجل.

قياس العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وحجم الودائع لأجل. يهدف التعرف على درجة استجابة الودائع لأجل للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، وقد استخدم أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، وتوصل التحليل إلى النتائج الآتية الموضحة في الجدول رقم (3).

جدول (3) العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وحجم الودائع لأجل.

أدوات التحليل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
المتغير المستقل	0.767	0.633	0.442	2.514	0.035*
النموذج المقترح					

* تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95%.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول (3) أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، ومن ثم فإن زيادة سعر الفائدة الدائنة يؤدي إلى زيادة حجم الودائع لأجل، كما أن العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين مؤشر الودائع لأجل علاقة قوية ذات دلالة إحصائية وعند مستوى ثقة يصل إلى 95%، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (المستقل، والتابع) تساوي 76.7% وهي نسبة جيدة تدل على وجود ارتباط قوي بين وسطي سعر الفائدة المرجح وحجم الودائع لأجل. كذلك تعدت قيمة معامل التحديد 63%، وهذا معناه أن وسط سعر الفائدة المرجح (المتغير المستقل) يفسر 63% من التغيرات التي تحدث في الودائع لأجل (المتغير التابع)، كذلك يشير معامل التحديد المعدل إلى أن 44.2% من التغيرات التي تحدث في حجم الودائع تعزى إلى التغيرات في وسط سعر الفائدة المرجح، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم ودائع التوفير.

قياس العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وحجم ودائع التوفير. للتعرف على درجة استجابة ودائع التوفير المصرفية للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، استخدم أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، وتوصل التحليل إلى النتائج الآتية الموضحة في الجدول رقم (4).

جدول (4) العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين حجم ودائع التوفير.

أدوات التحليل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
المتغير المستقل	0.751	0.84	0.536	7.109	*0.032
النموذج المقترح					

* تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95%.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول (4) أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، ومن ثم فإن زيادة سعر الفائدة الدائنة يؤدي إلى زيادة حجم ودائع التوفير، كما أن العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين مؤشر ودائع التوفير علاقة قوية ذات دلالة إحصائية وعند مستوى ثقة يصل إلى 95%، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (المستقل، والتابع) تساوي 75.1% وهي نسبة جيدة تدل على وجود ارتباط قوي بين وسطي سعر الفائدة المرجح وحجم ودائع التوفير. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد 84%، وهذا معناه أن وسطي سعر الفائدة المرجح (المتغير المستقل) يفسر 84% من التغيرات التي تحدث في التغيرات في حجم ودائع التوفير (المتغير التابع)، كذلك يشير معامل التحديد المعدل إلى أن 53.6% من التغيرات التي تحدث حجم هذه الودائع تعزى إلى التغيرات في وسطي سعر الفائدة المرجح، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الودائع الجارية (تحت الطلب).

قياس العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وحجم الودائع الجارية (تحت الطلب). لتعرف على درجة استجابة الودائع تحت الطلب للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، استخدم أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، وتوصل التحليل إلى النتائج الآتية الموضحة في الجدول رقم (5).

جدول (5) العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وحجم الودائع الجارية.

أدوات التحليل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
المتغير المستقل	0.359	0.15	0.214	1.615	0.092
النموذج المقترح					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

كما يظهر الجدول (5) العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتوضح الأدلة الإحصائية بالدول أعلاه أن هناك علاقة ضعيفة جداً دون دلالة إحصائية بين مستوى متوسط سعر الفائدة المرجح وبين مؤشر الودائع الجارية. وهذا منطقي جداً على اعتبار أن هذه الودائع لا تتأثر كثيراً بسعر الفائدة فعادة لا يتم منح فوائد على هذا النوع من الودائع، وكذلك فإن المودع حين يودعها لا يعبر إهتماماً للفوائد.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم إجمالي الودائع.

قياس العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وإجمالي الودائع. استخدم أسلوب الإنحدار الخطي البسيط للتعرف على درجة استجابة إجمالي الودائع المصرفية للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، وتوصل التحليل إلى النتائج الآتية الموضحة في الجدول رقم (6).

جدول (6) العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وإجمالي الودائع.

أدوات التحليل المتغير المستقل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
النموذج المقترح	0.918	0.857	0.834	16.584	*0.009

* تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 99%.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول (6) أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، ومن ثم فإن زيادة سعر الفائدة الدائنة يؤدي إلى زيادة حجم إجمالي الودائع، كما أن العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين مؤشر إجمالي الودائع علاقة قوية ذات دلالة إحصائية وعند مستوى ثقة يصل إلى 99%، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (المستقل، والتابع) تساوي 91.8% وهي نسبة جيدة تدل على وجود ارتباط قوي بين وسطي سعر الفائدة المرجح وإجمالي الودائع. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد 85.7%، وهذا معناه أن وسطي سعر الفائدة المرجح (المتغير المستقل) يفسر 85.7% من التغيرات التي تحدث في التغيرات في حجم إجمالي الودائع (المتغير التابع)، كذلك يشير معامل التحديد المعدل إلى أن 83.4% من التغيرات التي تحدث في حجم الودائع تعزى إلى التغيرات في وسطي سعر الفائدة المرجح، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية والقروض

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتغيرات في حجم الودائع على زيادة حجم القروض.

بعد تحليل البيانات الخاصة بتحليل العلاقة بين الودائع المصرفية وحجم القروض المصرفية ودرجة استجابة القروض للتغيرات الحاصلة في الودائع، فقد استخدم أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، والجدول رقم (7) يبين نتائج التحليل.

جدول (7) العلاقة بين الودائع المصرفية وحجم القروض المصرفية.

أدوات التحليل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
المتغير المستقل					
النموذج المقترح	0.956	0.908	0.911	21.354	*0.001

* تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 99%.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول (7) أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، ومن ثم فإن زيادة حجم الودائع يؤدي إلى زيادة حجم القروض والسلف، كما أن العلاقة بينهما علاقة قوية ذات دلالة إحصائية وعند مستوى ثقة يصل إلى 99% بين حجم الودائع وبين مؤشر القروض، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (المستقل، والتابع) تساوي 95.6% وهي نسبة قوية جداً تدل على وجود ارتباط قوي بين إجمالي حجم الودائع وبين إجمالي القروض. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد 90.8%، وهذا معناه أن التغيرات في حجم الودائع (المتغير المستقل) تفسر 90.8% من التغيرات التي تحدث في حجم القروض (المتغير التابع)، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن 91.1% من التغيرات التي تحدث في حجم القروض تعزى إلى التغيرات في حجم الودائع، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي

النتائج والتوصيات.

النتائج.

من خلال المعالجة الإحصائية واختبار معامل الارتباط واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (العلاقة إيجابية ومتمينة جداً) بين متغير سعر الفائدة وبين متغير حجم الودائع لأجل.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (العلاقة إيجابية ومتمينة جداً) بين متغير سعر الفائدة وبين متغير حجم ودائع التوفير.
3. العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين مؤشر الودائع الجارية علاقة ضعيفة جداً دون دلالة إحصائية بين مستوى متوسط سعر الفائدة المرجح وبين مؤشر الودائع الجارية

وهذا منطقي جداً على اعتبار أن هذه الودائع لا تتأثر كثيراً بسعر الفائدة فعادة لا يتم منح فوائد على هذا النوع من الودائع، وكذلك فإن المودع حين يودعها لا يعبر إهتماماً للفوائد.

4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة وبين متغير حجم إجمالي الودائع.

إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (سعر الفائدة) والمتغير التابع (إجمالي الودائع) تساوي 91.8% وهي نسبة جيدة تدل على وجود ارتباط قوي بين وسطي سعر الفائدة المرجح وإجمالي الودائع. كما ان قيمة معامل التحديد 85.7%، وهذا معناه ان وسط سعر الفائدة المرجح (المتغير المستقل) يفسر 85.7% من التغيرات التي تحدث في التغيرات في حجم إجمالي الودائع (المتغير التابع).

5. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتغيرات في حجم الودائع على زيادة حجم القروض. وبمعنى آخر أن هناك تأثير قوي جداً للودائع المصرفية في زيادة حجم القروض والسلف. إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تساوي 95.6% وهي نسبة قوية جداً تدل على وجود ارتباط قوي بين إجمالي حجم الودائع وبين إجمالي القروض. كذلك بلغت قيمة معامل التحديد 90.8%، وهذا معناه أن درجة استجابة القروض والسلف للتغيرات في حجم الودائع كبيرة جداً.

التوصيات.

1. منح البنوك التجارية الأردنية حرية اوسع في تحديد معدلات سعر الفائدة وفقاً لأوضاع السوق.
2. ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع المصرفية وبيان مدى تأثيرها حالياً وفي المستقبل.
3. ضرورة الاهتمام بالقروض والسلف المصرفية وتطوير أساليب الائتمان وسياساته وتسهيل إجراءاته وابتكار ما هو جديد، بحيث تكون المصارف التجارية الأردنية قادرة على المنافسة محلياً وعربياً وعالمياً.

المراجع والمصادر.

1. المراجع العربية:

- جمعة، عقل سعيد. 2005، إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن.
- حنفي، عبدالغفار وابوقحف، عبدالسلام. 1991، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، بيروت، الدار الجامعية.
- الربيعي، جبار جاسم. (2007)، قياس أثر سعر الفائدة في الودائع والائتمان في المصارف العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64. العراق.
- الطراونة، سعيد. 2002، سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن " دراسة قياسية "، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمان، الأردن.
- عبدالله، خالد امين، والطراد، إسماعيل إبراهيم. 2006، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- العلي، أحمد، عبدالرزاق. 2013، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الأول، سوريا.
- فادي الخليل وآخرون. 2006، الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سورية.
- محمد، علي محمود. 2014. سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، جامعة دمشق، سورية.
- ملحم، محمد فضل. 1999، هيكل سعر الفائدة المصرفية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، آيار.
- التقارير السنوية لبنك القاهرة – عمان من عام (2010 – 2015).

2. المراجع الأجنبية:

1. Fauziah Hanim Tafri, Zarinah, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar, 2006, The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian commercial Banks: 1996-2005, World Academy of Science, Engineering and Technology, 54, pp.1672-1686.
2. Horst Gisher and D. Johannes Juttner, 2003, Global Competition, fee Income and Interest Rate Margin of Bank, none, Copenhagen. pp. 1-34.
3. Molyneux m, P. and Forbes, W. 1995. Market Structure and Performance in European Banking. Applied Economics, 27, 155-159.